



OPENACCESS

Al-Azwa الإضاء

ISSN 1995-7904 ;E 2415-0444

Volume 39, Issue, 62, 2024

www.aladwajournal.com

"إعرابُ الحديث النبويّ" أهميته وكتبه: دراسة منهجية نقدية

"Diacritical Marking of the Prophetic Hadith": Its Importance and Texts – A Methodological and Critical Study

سيد عبد الماجد الغوريّ

Syed Abdul Majid Ghouri

Faculty of Quranic and Sunnah Studies

Islamic Science University of Malaysia (USIM) Malaysia

Abstract

KEYWORDS

Diacritical
Marking; Prophetic
Hadith; Books.
Arabic Language;
Methodological
and Critical Study



Date of Publication:
09-12-2024



It is essential to be familiar with certain sciences related to the text of Prophetic Hadīth for its proper understanding, such as "Gharīb al-Ḥadīth," "Sabab Wurūd al-Hadith," "Mukhtalif al-Hadith wa Mushkiluh," and "Nāsikh wa Mansukh." Scholars have written specialized books on these sciences and discussed their principles and rules along with examples. Some scholars have also introduced these sciences within their works on the terminology and sciences of Hadith. "Diacritical Marking" is one of the sciences that a scholar of Hadith must understand to avoid errors and to convey the Hadith as it was originally spoken by the Messenger of Allah (Sallallahu Alaīhi wa Sallām). Knowledge and understanding of diacritical marking are necessary for Hadith students to avoid errors while reading the words of the Messenger of Allah (SAW), as He (SAW) was the most eloquent in speech and the most profound in expression. The "science of diacritical marking of Hadith" is as essential as the previously mentioned sciences in comprehending and engaging with Hadith texts. However, it has not received significant attention from early scholars and even contemporary researchers, resulting in a limited number of books and studies—no more than three or slightly more—covering this topic. They have

explained the diacritical marking of Hadith sentences and words and discussed the differences in their diacritical marking among linguistic scholars. However, these books—despite their scarcity—remain obscure to many students of Hadith. This has prompted me to address this topic in this paper, where I aim to introduce the "science of diacritical marking of Hadith," highlight its importance in understanding, conveying its meanings, and clarifying any ambiguities. I will also mention some important guidelines for the diacritical marking of its texts and then focus on introducing some works dedicated to this science, outlining the unique features of each and comparing some of them with one another.

المُلخَص:

لَقَهْم نَصِّ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَهَمَّا صَحِيحًا لَا بُدَّ مِنَ الْإِمَامِ بِبَعْضِ عُلُومِ الْمَتْنِ مِثْلَ: "غَرِيبِ الْحَدِيثِ" وَ"سَبَبِ وُزُودِ الْحَدِيثِ" وَ"مُخْتَلِفِ الْحَدِيثِ وَمُشْكَلِهِ" وَ"نَاسِخِ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخِهِ"، وَلَقَدْ أَفْرَدَ الْعُلَمَاءُ لِهَذِهِ الْعُلُومِ مُؤَلَّفَاتٍ خَاصَّةً، وَأَفَاضُوا الْكَلَامَ فِيهَا تَعْرِيفًا وَتَمَثِيلًا وَتَأْصِيلًا وَتَقْعِيدًا، كَمَا عَرَّفَ بَعْضُهُمْ بِهَذِهِ الْعُلُومِ ضِمْنَ مَبَاحِثِ مُؤَلَّفَاتِهِمُ الْخَاصَّةِ بِمُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ. وَ"إِعْرَابُ" مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي تَحْتَمُّ عَلَى صَاحِبِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ مَعْرِفَتَهُ لِنَلَا يَلْحَنَ وَلِيُورِدَ الْحَدِيثَ عَلَى الصِّحَّةِ كَمَا نَطَقَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ الْإِمَامَ بِمَعْرِفَةِ "عِلْمِ إِعْرَابِ الْحَدِيثِ" لَطَلَبَتَهُ الْحَدِيثَ النَّبَوِيُّ لَا بُدَّ مِنْهُ، لِكَيْ تَتِمَّ بِهِ صَيَانَةُ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّحْنِ وَالزَّلَلِ، وَمِنَ النَّقْصِ وَالخَطَلِ؛ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ أَفْصَحَ النَّاسِ لِسَانًا؛ وَأَعْظَمَهُمْ بَيَانًا. وَهَنَا تَأْتِي أَهْمِيَّةُ مَعْرِفَةِ "عِلْمِ إِعْرَابِ الْحَدِيثِ"، الَّذِي لَا تَقِلُّ أَهْمِيَّتُهُ عَنِ أَهْمِيَّةِ الْعُلُومِ الْمَذْكُورَةِ أَنْفَاءً فِي فَهْمِ الْحَدِيثِ وَالتَّعَامُلِ مَعَ نُصُوصِهِ، لِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَمْ يَخْطُ كَثِيرًا بِعِنَايَةِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَكَذَلِكَ بِعِنَايَةِ الدَّارِسِينَ الْمُعَاَصِرِينَ، فَقَلَّتْ فِيهِ مُؤَلَّفَاتُهُمْ وَدِرَاسَاتُهُمْ، حَيْثُ لَا يَتَجَاوَزُ عَدْدُهَا عَنِ ثَلَاثَةِ أَوْ أَكْثَرَ، فَقَدْ بَيَّنَّا فِيهَا إِعْرَابَ جُمَلِ الْحَدِيثِ وَكَلِمَاتِهِ، وَتَكَلَّمْنَا فِيهَا عَمَّا وَقَعَ فِي إِعْرَابِهَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ اللَّغَوِيِّينَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ - عَلَى قِلَّتِهَا - مَا زَالَتْ مَعْمُورَةً لَدَى كَثِيرٍ مِنَ طَلَبَةِ الْحَدِيثِ وَالْمَشْتَغَلِينَ بِهِ، الْأَمْرُ الَّذِي حَدَانِي إِلَى تَنَاوُلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ فِي هَذَا الْبَحْثِ لِأَقُومَ فِيهِ بِتَعْرِيفِ "عِلْمِ إِعْرَابِ الْحَدِيثِ" وَإِبْرَازِ أَهْمِيَّتِهِ فِي فَهْمِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَفِي تَأْدِيَةِ مَعَانِيهِ وَكَشْفِهِ وَإِزَالَةِ اللَّبْسِ عَنْهُ، وَذِكْرِ بَعْضِ التَّوْجِيهَاتِ الْمَهْمَةِ فِي إِعْرَابِ نُصُوصِهِ، ثُمَّ رَكَّزْتُ عَلَى تَعْرِيفِ مَا أَلْفَهُ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْكُتُبِ الْمُفْرَدَةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ مَعَ بَيَانِ خِصَائِصِ كُلِّ مِنْهَا وَمُقَارَنَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ.

المُقَدِّمَةُ:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّه المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله البررة الطيبين، وأصحابه الخيرة الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسانٍ لهم ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فلقد اهتمَّ العلماء في قواعد اللغة العربية بالقرآن الكريم في تعديد قواعد النَّحْوِ، وَأَثَرُوا هَذِهِ اللُّغَةَ بِالْأَمْثَلِ مِنْهُ، وَالْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ فِي ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقِلُّ عَنِ الْقُرْآنِ مَنزَلَةً إِذْ هُوَ مُصَدِّرٌ ثَانٍ لِلتَّشْرِيحِ

يليه، ووحي مثله، كما قال الله تعالى عن صاحب هذا الوحي: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (4)﴾ [النجم: 3-4]. ولا تنقص عنه أمثله، ولقد أُوتِيَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فصاحةً وبياناً، وهي صفةٌ مُلَازِمَةٌ له، كما أُعْطِيَ - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - جَوَامِعَ الْكَلِمِ فقال: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسَبْتٍ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَحُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ»¹، فحديثه - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - الْفَصْلُ الْجَزِلُ الْبَيِّنُ، الذي لو عَدَّهُ الْعَادُّ لِأَحْصَاهُ، وَبَلَغَ فِي جَمْعِ مَعَانِيهِ وَسُمُوِّ مَبَانِيهِ أَشْرَفَ الْغَايَاتِ وَأَكْرَمَ الْتَهَابَاتِ.

وبما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَبِيٌّ، وكلامه كُلُّهُ الْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ وَالْبَيَانُ؛ فلذلك استشهد بكلامه أئمَّةُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، ثم اعتنى بإعراب كلامه شُرَاحُ أَحَادِيثِهِ، ثم وُضِعَتْ كُتُبٌ مُسْتَقَلَّةٌ فِي إِعْرَابِهَا، فالإعرابُ له إِسْهَامٌ كَبِيرٌ فِي فَهْمِ نِصُوصِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَمَعَانِيهَا فَهَمًا دَقِيقًا صَحِيحًا، قال الإمام النَّحْوِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ الرَّجَاجِيِّ الْبَغْدَادِيُّ (ت340هـ) في كتابه "الإيضاح في علل النَّحْوِ" في "باب: ذِكْرُ الْفَائِدَةِ فِي تَعَلُّمِ النَّحْوِ" ما نصَّه: "إِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْفَائِدَةُ فِي تَعَلُّمِ النَّحْوِ، وَكَثُرَ النَّاسُ يَتَكَلَّمُونَ عَلَى سَجَّيْتِهِمْ بِغَيْرِ إِعْرَابٍ، وَلَا مَعْرِفَةٍ مِنْهُمْ بِهِ، فَيَفْهَمُونَ وَيُفْهَمُونَ غَيْرَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ؟ فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: الْفَائِدَةُ فِيهِ الْوَصُولُ إِلَى التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى الْحَقِيقَةِ صَوَابًا غَيْرَ مُبَدَّلٍ وَلَا مُغَيَّرٍ، وَتَقْوِيمُ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ الدِّينِ وَالْدُنْيَا وَالْمُتَمَدِّدُ، وَمَعْرِفَةُ أَخْبَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإقامته معانيها على الحقيقة؛ لِأَنَّهُ لَا تُفْهَمُ مَعَانِيهَا عَلَى صِحَّةِ الْإِبْتَوَافِ حَقُوقَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَهَذَا مَا لَا يَدْفَعُهُ أَحَدٌ مِمَّنْ نَظَرَ فِي أَحَادِيثِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَلَامِهِ..."².

ولأجل ذلك فقد اعتنى علماء الحديث عنايةً بالغةً باللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَوَاعِدِهَا، وَكَانُوا يَحْتُونُونَ طَلَبَةَ الْحَدِيثِ عَلَى تَعَلُّمِهَا، لَكِي تَيَمَّ صِيَانَةُ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّحْنِ وَالزَّلَلِ، وَيَشْتَرِطُونَ فِي الْمُحَدِّثِ أَنْ يَكُونَ مُتَقِينًا لِلْعَرَبِيَّةِ وَمُتَضَلِّعًا فِي قَوَاعِدِهَا، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَكَانُوا يُوتَجُونَهُ أَشَدَّ تَوْبِيخٍ، وَقَدْ أُثِرَتْ فِي ذَلِكَ أَقْوَالُهُمْ، وَمِنَهَا قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي بَسْطَامٍ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيِّ (ت160هـ): "مَنْ طَلَّبَ الْحَدِيثَ فَلَمْ يُبَصِّرِ الْعَرَبِيَّةَ؛ فَمِثْلُهُ مِثْلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بُرْنَسٌ، وَليْسَ لَهُ رَأْسٌ"³، وَقَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي سَلَمَةَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ الْبَصْرِيِّ (ت167هـ): "مِثْلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْحَدِيثَ وَلَا يَعْرِفُ النَّحْوَ، مِثْلُ الْجِمَارِ عَلَيْهِ مِخْلَاةٌ لَا شَعِيرَ فِيهَا"⁴.

ولذلك نجد الإمام ابن الجوزي أبا الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي (ت597هـ) يُلِزِمُ طَالِبَ الْحَدِيثِ مَعْرِفَةَ الْإِعْرَابِ فَيَقُولُ: "وَمِنَ الْعُلُومِ الَّتِي تَلَزِمُ صَاحِبَ الْحَدِيثِ مَعْرِفَتَهُ لِلْإِعْرَابِ لِنَلَاؤِ اللَّحْنِ، وَلِيُؤَرِّدَ الْحَدِيثَ عَلَى الصِّحَّةِ"⁵، كما نجد الحافظ ابن الصلاح أبا عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيَّ (ت643هـ) يُؤَكِّدُ لَطَالِبَ الْحَدِيثِ تَعَلُّمَ هَذِهِ اللُّغَةِ فَيَقُولُ: "فَحَقُّ عَلَى طَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنْ شَيْنِ اللَّحْنِ وَالتَّحْرِيفِ وَمَعَرَّهَمَا"⁶.

وتدُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالُ مَا لِعِلْمِي النَّحْوِ وَالْإِعْرَابِ أَهْمِيَّةٌ كَبِيرَةٌ فِي فَهْمِ نِصُوصِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، فَإِنَّ مَعَانِيهَا لَا تُفْهَمُ الْبَيِّنَةَ عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهِ دُونَ الْإِمَامِ بِمَعْرِفَتِهَا. وَنَظَرًا إِلَى أَهْمِيَّةِ إِعْرَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَفَوَائِدِ تَعَلُّمِهِ، ثُمَّ أَثَرِهِ الْبَالِغِ فِي فَهْمِ نِصُوصِهِ؛ اخْتَرْتُ هَذَا الْمَوْضُوعَ لِهَذَا الْبَحْثِ، وَتَنَاوَلْتُ فِيهِ تَعْرِيفَ إِعْرَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَتَارِيخَ التَّأْلِيفِ فِيهِ، وَعَرَضْتُ أَمثلةً لَوْفُوعِ الْإِلْتِبَاسِ فِي إِعْرَابِ بَعْضِ نِصُوصِهِ، ثُمَّ ذَكَرْتُ بَعْضَ التَّوْجِيهَاتِ الْمَهْمَةِ فِي إِعْرَابِهَا، ثُمَّ قَمْتُ بِتَعْرِيفِ مَا أُفِّدَ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَسْتَقَلَّةِ مَعَ بَيَانِ خِصَائِصِ كُلِّ مِنْهَا.

واستخدمت في هذه الدراسة ثلاثة مناهج: المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج النقدي، فاتبعت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية عمّا أُلّف في إعراب الحديث النبوي. واتبعت المنهج الوصفي في بيان خصائص المؤلفات في هذا الباب. أمّا المنهج النقدي فقد اتبعت في إبراز ما لتلك الكتب من المزايا والنقائص.

الدراسات السابقة:

وقفت على بعض الرسائل الجامعية والأبحاث العلمية المحكّمة التي تتناول موضوع الإعراب للحديث النبوي، ومنها الجديد بالذكر هنا:

1 - التّأويل النّحويّ في كتب إعراب الحديث النبوي": للباحثة عائشة بنت مرزوق اللهيبي. وهي رسالتها الماجستير، قدّمتها إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بمكّة المكرمة، عام 1423هـ. اقتصرت هذه الدراسة على التّأويل النّحويّ في الكتب المؤلّفة في إعراب الحديث النبوي، دون تعرّض على تعريفها وبيان خصائص كلّ منها.

2 - "تاريخ الإعراب للأحاديث النبوية الشريفة": للدكتور فخر الدّين قباوة. وهو بحث منشور له في "مجلة الوعي الإسلامي" الكويتية، عام 1424 هـ. تناول فيه الباحث تاريخ الإعراب للأحاديث النبوية، ولم يتعرّض لتعريف ما أُلّف فيه من الكتب.

3 - "تنوع الإعراب النّحويّ وأثره في فهم النّصّ النبوي": لسعد فحجان الدّوسريّ. وهو بحث محكّم منشور له في "مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية" (الصادرة عن جامعة الكويت، مجلد: 32، عدد: 108، 2017م). تناول فيه الباحث عدّة مسائل مهمّة تتعلّق بإعراب الحديث النبوي، ثم عرّج على ذكر ما أُلّف فيه من الكتب باختصارٍ شديدٍ.

ولم يتناول أحد من أولئك الباحثين في دراساتهم أو أبحاثهم تلك، تعريفاً جامعاً لكتب إعراب الحديث النبوي، وما تفرد به كلّ منها من الخصائص والمزايا، الأمر الذي حفزني على تناول هذا الموضوع في هذا البحث مع بعض المباحث والمسائل المهمّة التي تختصّ به.

هيكل البحث:

يتكوّن البحث من مقدّمة، وثلاثة مباحث وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع. ويشتمل كلّ مبحث على مطالب عدة كالآتي:

المبحث الأوّل: التعريف اللّغويّ والاصطلاحيّ لـ"الإعراب" وأهميته في تأدية المعنى وكشفه وإزالة اللبس عنه.

المطلب الأوّل: تعريف "الإعراب" لغةً واصطلاحاً.
المطلب الثّاني: أهميّة "الإعراب" في تأدية المعنى وكشفه وإزالة اللبس عنه.
المبحث الثّاني: تعريف "إعراب الحديث النبوي" وأهميته الاستدلاليّ بالحديث في اللغة العربية وأمثلة التباس الإعراب في نصوصه وتوجهات مهمّة في إعرابه وتاريخ التّأليف فيه.
المطلب الأوّل: تعريف "إعراب الحديث النبوي".

المطلب الثّاني: أهميّة الاستدلاليّ بالحديث النبوي في اللغة العربية.
المطلب الثّالث: أمثلة التباس الإعراب في نصوص الحديث النبويّ.
المطلب الرّابع: توجهات مهمّة في إعراب الحديث النبوي.

المطلب الخامس: نبذة عن تاريخ التأليف في "إعراب الحديث".
 المبحث الثالث: دراسة منهجية للمؤلفات في "إعراب الحديث النبوي".
 المطلب الأول: المطلب الأول: الكتب المفردة بالتأليف في إعراب الحديث النبوي.
 المطلب الثاني: الكتب المعنوية بإعراب الحديث النبوي ضمناً.
 الخاتمة: التي تحوي عدّة نتائج توصّلت إليها من خلال إعداد هذا البحث.
 أسأل الله تعالى أن يكتب لهذا المجهود القبول، ويُعَمِّم به النفع، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.
المبحث الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لـ "الإعراب" وأهميته في تأدية المعنى وكشفه وإزالة اللبس عنه:

المطلب الأول: تعريف "الإعراب" لغةً واصطلاحاً:

(أ) تعريف "الإعراب" في اللغة:

"الإعراب" مُشْتَقٌّ مِنْ «أَعْرَبَ يُعْرِبُ»، يُقَالُ: «أَعْرَبَ الرَّجُلُ»، إِذَا أَفْصَحَ الْقَوْلَ وَأَبَانَهُ وَتَكَلَّمَ⁷، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «الْقَيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا»⁸؛ أَي: تُبَيِّنُ وَتُفْصِحُ عَنْ مُرَادِهَا⁹.
 وليس هذا من إعراب الكلام. وإعراب الكلام أيضاً من هذا القياس؛ لأنّ بالإعراب يُفْرَقُ بَيْنَ الْمَعْنَى فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالنَّفْيِ وَالتَّعْجِبِ وَالِاسْتِفْهَامِ، وَسَائِرِ أَبْوَابِ هَذَا النَّحْوِ مِنَ الْعِلْمِ.
 فأما الأُمَّةُ التي تُسَمَّى «العَرَبَ» فليس ببعيدٍ أن يكون سُمِّيَتْ «عَرَباً» مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ لِسَانَهَا أَعْرَبُ الْأَلْسِنَةِ، وَبَيَانُهَا أَجْوَدُ الْبَيَانِ. وَيُقَالُ لِلْأَعْجَبِيِّ: «أَعْرَبَ»؛ إِذَا تَكَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ، وَلِلْأَعْرَابِيِّ: «أَعْرَبَ عَنْ نَفْسِكَ»؛ أَي: بَيَّنَّ الْمَعْنَى الَّذِي تُرِيدُهُ وَأَفْصَحَ عَنْهُ¹⁰. وَتَعْرِيبُ الْأَسْمِ الْأَعْجَبِيِّ: أَنْ تَتَكَلَّمَ بِهِ الْعَرَبُ عَلَى أَوْزَانِهَا وَقَوَاعِدِهَا¹¹.

(ب) تعريف "الإعراب" في الاصطلاح:

عرّف الإمام النَّحْوِيُّ ابْنَ هِشَامٍ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ الْأَنْصَارِيِّ الْمِصْرِيَّ (ت ٧٦١هـ) "الإعراب" بقوله: إِنَّهُ "أَنْتَزَّظَاهِرٌ، أَوْ مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ الْمَتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ"¹².
 ومعنى ذلك أنّ "الإعراب" هو الحركة التي تظهر على آخر الاسم المتمكن أو الفعل المضارع بسبب العامل، والاسم المتمكن هو الاسم غير المبني.
 وعرّف الإمام النَّحْوِيُّ ابْنَ السَّرَّاجِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ الْبَغْدَادِيَّ (ت ٣١٦هـ) "الإعراب" على: أَنَّهُ التَّغْيِيرُ الْحَاصِلُ لِلْأَسْمَاءِ وَالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ لِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى الطَّارِئَةِ عَلَيْهِمَا¹³. ومعنى ذلك: أَنَّ الإعراب هو تَغْيِيرُ أَوْ خَرَجُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ وَالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ تَبَعاً لِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى.
 فيفيد تعريفُ ابْنِ هِشَامٍ لـ "الإعراب": أَنَّهُ قَاصِرٌ عَلَى تَغْيِيرِ الْحَرَكَاتِ فَقَط. أَمَّا تَعْرِيفُ ابْنِ السَّرَّاجِ فَيُعِيدُهُ لِيَصِلَ إِلَى سَبَبِ هَذَا التَّغْيِيرِ وَهُوَ: أَنَّ الْحَرَكَاتِ تَتَغَيَّرُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُخْتَلَفَةِ¹⁴.
 فخلاصة ما تقدّم في تعريف معنى "الإعراب" أنّه: تَغْيِيرُ أَحْوَالِ أَوْ خَرَجِ الْكَلِمِ - أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى آخَرِهَا - لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا، بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا.

المطلب الثاني: أهمية "الإعراب" في تأدية المعنى وكشفه وإزالة اللبس عنه:

للإعراب في اللغة العربية دورٌ كبيرٌ وأثَرٌ يَبِينُ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى وَكَشْفِهِ وَإِزَالَةِ اللَّبْسِ عَنْهُ، وَقَدْ تَفَرَّدَتْ هَذِهِ اللُّغَةُ بِهَذِهِ الْمِيزَةِ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ جَمِيعِ اللُّغَاتِ، يَقُولُ الْإِمَامُ النَّحْوِيُّ ابْنُ جَبْرِ أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانُ الْمُؤَصِّلِيُّ (ت 392هـ) فِي أَمْرِيَةِ الْإِعْرَابِ فِي تَوْضِيحِ الْمَعْنَى: "الْإِعْرَابُ هُوَ: الْإِبَانَةُ عَنِ الْمَعْنَى بِالْأَلْفَاظِ، أَلَّا تَرَى إِنَّكَ إِذَا

سمعت: (أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ)، و(شَكَرَ سَعِيدٌ أَبَاهُ): علمتَ بَرَفَعٍ أَحَدِهِمَا وَنَصَبِ الْآخَرِ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ، ولو كان الكلامَ شَرْحاً واحداً لاستمهم أحدهما من صاحبه¹⁵ كذلك يرى الإمام السُّيُوطِيُّ أبو الفضل جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر المُصْرِي (ت911هـ) أنَّه بالإعراب تُمَيِّزُ المعاني، ويُزَالُ الإبهامُ الذي يُمكن أن يحدثَ للمتكلِّم؛ خاصَّةً في الجملة المتشابهة في ألفاظها، فيقول: "فأمَّا الإعرابُ - فيه تَمَيُّزُ المعاني، ويوقَّف على أغراض المتكلِّمين. وذلك أنَّ قائلًا لو قال: (ما أَحْسَنَ زيدٌ) غيرُ مُعْرَبٍ لم يُوقَّف على مُرادِه، فإذا قال: (ما أَحْسَنَ زيداً) أو (ما أَحْسَنَ زيدٌ)، أو (ما أَحْسَنَ زيد): أبان بالإعراب عن المعنى الذي أَرَادَهُ"¹⁶.

ومن الأمثلة على أهميَّة الإعراب في بيان المعنى قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 132]. فالعطفُ هنا في قوله تعالى: ﴿ويعقوب﴾ يُوَقِّعُ القارئَ في حُبْرَةٍ لا يُنْقِذُه منها إلاَّ الإعرابُ، لأنَّ "يعقوب" يحتمل أن يكون مُوصياً كإبراهيم وهو المُرادُ، ويحتمل أن يكون مُوصى كأبناء إبراهيم، ولم يحسم هذا الإشكالُ إلاَّ الإعرابُ بالرفع عطفًا على إبراهيم وليس ببنيه¹⁷.

ومن خلال ما تقدَّم من الأمثلة؛ تتجلى لنا أهميَّة الإعراب في توضيح المعاني وإدراك كُنْهها وإزالة ما يقع فيها من اللبس.

المبحث الثاني: تعريف "إعراب الحديث النبوي" وأهميَّة الاستدلال بالحديث في اللغة العربية وأمثلة التباس الإعراب في نصوصه وتوجيهات مهمَّة في إعرابه:

المطلب الأول: تعريف "إعراب الحديث النبوي":

لم يرد تعريفٌ لإعراب الحديث النبوي في الكتب والدراسات المُختصَّة به باعتباره علمًا ولقَّباً لهذا الفنِّ. وإنما تمَّ في بعضها تعريفٌ كلُّ لفظٍ على حدة، فيُعرَّف "الإعرابُ" ف "الحديثُ". لكنَّا يُمكن أن نستخلص تعريفًا جامعًا لهذا النوع من الفنِّ بأن نقول: أنَّ إعراب الحديث النبوي هو: "علمٌ يبحث في تخرُّج تراكيب الحديث النبوي على القواعد النَّحْوِيَّة المُحرَّرة"¹⁸.

ويتضح من خلال هذا التعريف ما يأتي:

- 1 - أنَّ هذا العلمُ يبحث في تراكيب الحديث النبوي، لا في مُفرداته، فهذا له علمٌ مستقلٌّ يُسمَّى: "غريب الحديث".
- 2 - أنَّ هذا العلمُ يهتمُّ بإيجاد الوجوه المناسبة لتراكيب لفظ الحديث النبوي وتوجيهها.
- 3 - أنَّ هذا العلمُ مُقَيَّدٌ بقواعد نَحْوِيَّة ثابتة، تُمَثِّلُ الأُسُسَ لهذا العلم.
- 4 - أنَّ هذا العلمُ يُراعى حملُه على أفصح الوجوه، لا على جميع ما يحتمله اللفظُ من وجوه¹⁹.

المطلب الثاني: أهميَّة الاستدلال بالحديث النبوي في اللغة العربية:

يَسْتَنِدُ علماءُ اللغة العربية في إثبات الألفاظ اللُّغَوِيَّة، وتقرير الأصول النَّحْوِيَّة إلى القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب الخُلَّص. أمَّا الحديثُ فقد وَرَدَتْ فيه ألفاظٌ لا يَعْرِفُ لها علماءُ اللغة شاهدًا في كلام العرب، كما نجدُه واضحاً في كتب غريب الحديث، فيَدُنُّرُ أصحابها في كثيرٍ من المواضع أنَّ هذا اللفظ لم يَجيء إلاَّ في الحديث ولم نسمعه إلاَّ فيه. وقد وَرَدَ في الحديث النبوي أيضاً تراكيبٌ نَحْوِيَّةٌ لا يَعْرِفُ النَّحَّاءُ نظيراً لها في غير الحديث، ومن ذلك وقوعُ خبر "كاذ" مقروناً بـ: "أنَّ"²⁰، وهذا يَلْفُتُ انتباه بعض

العلماء إلى الاستدلال بالحديث النبوي في مجال اللغة والنحو.²¹

المطلب الثالث: أمثلة التباس الإعراب في نصوص الحديث النبوي:

لندرك أهمية الإعراب في نصوص الحديث النبوي للتجنب من وقوع اللبس والخطأ؛ لا بد من عرض بعض الأمثلة هنا من الأحاديث، فمنها:

1 - عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «ذَكَأَةُ الْجَيْنِ ذَكَأَةُ أُمِّهِ»²². اختلف العلماء في ضبط كلمة "ذَكَأَةُ" الثانية، فأجاز بعضهم الإعراب بالرفع، وأجاز بعضهم الإعراب بالنصب، فالرفع باعتباره خبراً للمبتدأ ذَكَأَةُ الأُول، والنصب بترفع الخافض²³. والتقدير ذَكَأَةُ الْجَيْنِ كَذَكَأَةُ أُمِّهِ، أي: يُدَكِّي مثل ذَكَأَةُ أُمِّهِ، فحذِفَ الجار وانتصب الاسم بعده، أو على تقدير يُدَكِّي تذكيةً مثل ذَكَأَةُ أُمِّهِ، فحذِفَ المصدر وصفته، وأقام المُضَافُ إليه مقامه، فلا بدَّ عنده من ذُبِحَ الْجَيْنِ إذا خَرَجَ حَيًّا²⁴. والقول الرَّاجِحُ في ذلك: أَنَّ قَوْلَهُ: "ذَكَأَةُ الْجَيْنِ ذَكَأَةُ أُمِّهِ" جملةٌ خبريةٌ، جُعِلَ الخبرُ فيها مثل المبتدأ في الحكم والمعنى، فهي كقولك: "غَدَاءُ الْجَيْنِ غَدَاءُ أُمِّهِ"²⁵.

2- وعن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: "كنتُ رَدِيفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، قال: فلَمَّا وَقَعَتِ الشَّمْسُ؛ دَفَعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلَمَّا سَمِعَ حَطْمَةَ النَّاسِ خَلْفَهُ قال: «رُؤِيداً أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِنْضَاعِ»²⁶.

الشَّاهِدُ في هذا النَّصِّ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ»، ف"السَّكِينَةُ" يكون الإعراب فيها: إمَّا بالنَّصْبِ على الإعراء، بمعنى: "الزمو السَّكِينَةَ"، وإمَّا أن يكون بالرَّفْعِ على أنه مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ؛ وخبره ما قبله²⁷. قال السُّيُوطِيُّ: "الوَجْهُ: أن تُنصَبَ السَّكِينَةُ على الإعراء "الزمو السَّكِينَةَ"، كقولهِ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: 105]، ولا يجوز الرَّفْعُ؛ لأنَّه يصير خبراً، وعند ذلك لا يَحْسُنُ أن يقول: (رُؤِيداً أَيُّهَا النَّاسُ!)؛ لأنَّه لا فائدةٌ فيه"²⁸.

والقول الرَّاجِحُ: الإعرابُ بالنَّصْبِ؛ لأنَّه الأقربُ للمعنى، والمقصودُ من الحال، ويُؤيِّد ذلك هذه الرِّوَايَةُ: «عَلَيْكُمْ بالسَّكِينَةَ»²⁹، فالباءُ للاستعانة، وهي تُؤدِّي معنى الجملة الإنشائية من الأمر بالسَّكِينَةَ والحثِّ عليها³⁰.

المطلب الرابع: توجهات مهمة في إعراب الحديث النبوي:

لا بدَّ للمُعَرِّبِ في إعراب نصوص الحديث النبوي من مُراعاة الأمور الآتية:

1- الالتزامُ بكون الحديث مقبولاً - "صحيحاً" كان أو "حسنًا" - بخلاف "الضعيف"، فالتَّابُّتُ من صحَّة الحديث ضروريٌّ جدًّا حتى لا يضيع عملُ المُعَرِّبِ سُدًى، وقد وُجِدَ كثيرٌ من الأحاديث الضَّعِيفَةِ في استشهادات النَّحاة على قواعد النَّحو.

2- العنايةُ بمعنى الحديث قبل إعرابه؛ لأنَّه يُساعد كثيراً في اختيار الإعراب وتوجيهه، حتى لا يُخطئ المُعَرِّبُ فيُراعي ما يقتضيه ظاهرُ الصِّناعة النَّحَوِيَّةِ، ولا يُراعي المعنى. وكثيراً ما يُخطئ المُعَرِّبُ في إعراب جملةٍ مُفْرَدَةٍ أو مُركَّبةٍ قبل أن يتدبَّرَ معنى الحديث والمُرَادَ منه. قال الرَّجَائِيُّ عن السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: "لا تُفهم معانيها على صحَّةٍ إلَّا بتوفيقها حقوقها من الإعراب، وهذا ما لا يدفعه أحدٌ ممن نَظَرَ في أحاديثه"³¹.

- 3- مُرَاعَاةٌ مَا تَقْتَضِيهِ الصَّنْعَةُ النَّحْوِيَّةُ، وَالْفَصَاحَةُ الْعَرَبِيَّةُ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُعْرَبِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ قَوَاعِدِهَا بِأَوْجُهٍ إِعْرَابِيَّةٍ شَادَّةٍ أَوْ بَعِيدَةٍ.
- 4- مَحَاوَلَةٌ اسْتِيفَاءً جَمِيعِ الْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ النَّبَوِيُّ؛ لِأَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَاسِعَةٌ، وَلَا يُحِيطُ بِهَا إِلَّا نَبِيٌّ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ (ت 204هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: "وَلِسَانُ الْعَرَبِ أَوْسَعُ الْأَلْسِنَةِ مَذْهَبًا وَأَكْثَرُهَا أَلْفَاظًا، وَلَا نَعْلَمُهُ يُحِيطُ بِجَمِيعِ عِلْمِهِ إِنْسَانٌ غَيْرَ نَبِيٍّ"³². وَقَالَ الْإِمَامُ النَّحْوِيُّ ابْنُ هِشَامٍ: "فَلْيَنْدُرُ الْأَوْجُهَةُ الْمُحْتَمَلَةُ مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ، وَإِنْ أَرَادَ مُجَرَّدَ الْإِعْرَابِ عَلَى النَّاسِ، وَتَكَثِيرِ الْأَوْجُهَةِ فَصَعِبٌ شَدِيدٌ"³³.
- 5- مَرَاعَاةٌ تَعَدُّدِ الرِّوَايَاتِ عِنْدَ الْإِعْرَابِ، فَإِنَّ لَهَا أَثْرًا بَيِّنًا فِي تَوْجِيهِ الْإِعْرَابِ وَتَبْيِينِهِ. وَعِنْدَمَا تَتَعَدَّدُ طُرُقُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِوُجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ يَجِدُ شُرَاحُ الْحَدِيثِ أَنْفُسَهُمْ مُضْطَّرِّينَ إِلَى تَقْدِيمِ تَفْسِيرٍ يَتَلَاءَمُ مَعَ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، وَهُوَ مَا نَجِدُهُ فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَغَيْرِهَا، فَعِنْدَمَا تَتَعَدَّدُ رِوَايَاتُهَا يَتَكَلَّفُونَ أَوْجُهًا مِنَ التَّأْوِيلِ تَبْدُو أحيانًا مُتَعَسِّفَةً، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَرُدُّوْا النَّصُوصَ أَوْ يُخْطِئُوهَا؛ لِذَلِكَ نَرَى النَّحَّاتَ الَّذِينَ تَصَدَّرُوا لِإِعْرَابِ الْحَدِيثِ وَشَرَحُوهُ يُحَاوِلُونَ أَنْ يَجِدُوا النُّظَائِرَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِتَرَكَيبِ وَرَدَّتْ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ.
- 6- الْإِنْتِبَاهُ إِلَى الْخِلَافِ النَّحْوِيِّ بَيْنَ النَّحَّاتِ وَأَثَرِهِ فِي إِعْرَابِ الْأَحَادِيثِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَ قَوَاعِدِ النَّحْوِ قَدْ وَقَعَ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ النَّحَّاتِ، فَعَلَى الْمُعْرَبِ لِنُصُوصِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ أَنْ يُرَاعِيَ مِثْلَ هَذِهِ الْخِلَافَاتِ³⁴.

المطلب الخامس: نبذة عن تاريخ التأليف في "إعراب الحديث":

كان "الإعراب" أداةً مهمَّةً من أدوات المفسرين، يستعينون به في توضيح كثير من آيات القرآن الكريم، ثم أخذ هذا الاتجاه يتبلور ويستقل، وأخذ استقلاله ينمو شيئاً فشيئاً، حتى صار هدفاً قائماً بذاته، فاشتغل به كثير من علماء النحو، وتعددت اتجاهاتهم في التعامل معه، فمنهم من اقتصر على إعراب الآيات المشككة، كما فعل الإمام المصنف أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسبي القيرواني ثم القرطبي (ت 437هـ) في كتابه: "مشكل إعراب القرآن"، ومنهم من تعرض لإعراب ألفاظ وكلمات غريبة كالإمام النحوي ابن الأثير أبي البركات عبد الرحمن بن محمد البغدادي (ت 577هـ) في كتابه: "البيان في إعراب غريب القرآن"، ومنهم من أعربه كإمام العلامة النحوي أبي البقاء العكبري عبد الله بن الحسين البغدادي (ت 616هـ) في كتابه: "التبيان في إعراب القرآن".

أما الحديث النبوي فقد بدأت العناية بإعرابه على أيدي علماء الحديث وشراحه، فكانوا كثيراً ما يعنون بوجوه الإعراب المحتملة في المواضع التي تقتضي مهم ذلك، فما من كتاب في شرح الحديث إلا وتُطْلَقُ علينا من خلال سطورهِ بعضُ المناقشاتِ النَّحْوِيَّةِ والاجتهاداتِ الإعرابية، يكثرُ ذلك أو يقلُّ، وهم في هذه المناقشاتِ الطَّرِيفَةِ يَمْرُجُونَ بَيْنَ النَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ وَالْفِقْهِ، وَلَا يَتَّقِيْدُونَ بِالْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الصَّارِمَةِ إِذَا تَعَارَضَتْ مَعَ الْمَقْصِدِ الشَّرْعِيِّ لِلْحَدِيثِ، وَيَبْحَثُونَ بِرَاعِيَّةٍ فَائِقَةٍ عَنِ تَعْلِيلِ أَوْ تَأْوِيلِ يُوَائِمُ بَيْنَ الْمَعْنَى الْفِقْهِيَّةِ وَبَيْنَ الْمَعْنَى النَّحْوِيَّةِ لِلْحَدِيثِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ كِتَابًا خُصِّصَ لِإِعْرَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَمِنَاقِشَةٍ مَسَائِلِهِ، وَحَلٍّ مُشْكِلَاتِهِ، إِلَّا فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ، حِينَ أَلَّفَ أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ كِتَابَهُ: "إِعْرَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ".

أما الذين عُتِبُوا مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَشُرَاحِهِ بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ الْمُحْتَمَلَةِ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِهِمْ فَأَشْهُرُهُمْ: "الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْقُرْطُبِيُّ (ت 656هـ) فِي كِتَابِهِ: "الْمُفْهِمُ لِمَا أَشْكَلُ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ

مُسْلِمٍ، والإمام شَرَف الدِّين الحُسَيْن بن عبد الله الطَّيْبِي (ت734هـ) في كتابه: "الكاشف عن حقائق السُّنَنِ" في شَرْح "مَشْكَاة المصابيح"، والإمام مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدِّين الكُرْمَانِي (ت786هـ) في كتابه: "الكواكب الدَّرَارِي فِي شَرْح صحيح البُخَارِي"، والإمام أبو زكريا يَحْيَى بن شَرَف النَّوَوِي (ت676هـ) في كتابه: "المُهَاج فِي شَرْح صحيح مُسْلِم بن الحَجَّاج"، والإمام أبو عبد الله بَدْر الدِّين مُحَمَّد بن بهَاذِر الرُّزْكَاشِي (ت794هـ) في كتابه: "التنقيح لألفاظ الجامع الصَّحِيح"، والقاضي عِيَاض بن مُوسَى اليَحْصِيْبِي السِّبْتِي (ت544هـ) في كتابه: "مشارك الأنوار على صِحاح الآثار"، والحافظُ ابن حَجْر أبو الفَضْل شهاب الدِّين أحمد بن علي العَسْقَلَانِي (ت852هـ) في كتابه: "فتح الباري بِشَرْح صحيح البُخَارِي".

وأما الذين أفردوا الكتب بإعراب الحديث فأولهم - كما أسلفت - أبو البَقَاء العُكْبَرِي، فقد ألَّف كتابه: "إعراب الحديث النبوي"، ثم تلاه الإمام النَّحْوِيُّ ابنُ مالكٍ أبو عبد الله جمال الدِّين مُحَمَّد بن عبد الله الطَّائِي الجَيَّانِي (ت672هـ) وألَّف في ذلك كتاباً سَمَّاه: "شواهد التَّوْضِيح والتَّصْحِيح لمُشْكِلَات الجامع الصَّحِيح" وتناول فيه المُشْكِلَات النَّحْوِيَّة الواقعة في "صحيح البُخَارِي"، ثم ألَّف الحافظُ جلال الدِّين السُّيُوطِي (ت911هـ) كتابه بعنوان: "عُقُود الرُّبُوح فِي مُسْنَد الإمام أحمد" وأعرَب فيه أحاديث "مُسْنَد أحمد" وزاد عليها³⁵.

وهكذا فقد عُي علماء الحديث وشَرَّاحُه بالإعراب في مؤلِّفاتهم، وناقشوا فيها وُجُوه الإعراب المُحتملة للحديث المُشْكِل، فما إن تَنصَّحَ كتاباً من كتب شُرُوح الحديث إلا ونجد فيه عرضاً مُفصَّلاً لمختلف وُجُوه الإعراب دُونَ تَقْيِيدٍ بمدرسةٍ من مدارس النَّحْو. إلا أنَّ التَّأليف في إعراب الحديث لم يَحْظُ بِكَثْرَةٍ مثلما حَظِيَ بإعراب القرآن؛ ولعلَّ ذلك بسبب اكتفاء علماء الحديث بما يَرِدُ من ذلك في الشُّرُوح الحديثية ودواوين السُّنَّة، كما أنَّ كثرة الأحاديث وكثرة كُتُبها، وتعدُّد رواياتها، واختلاف النَّحَاة حول الاحتجاج بالحديث؛ كلُّ ذلك جعل العلماء ينصرفون عن تخصيص مؤلِّفاتٍ في إعراب الحديث على نَمَطٍ مؤلِّفاتهم الكثيرة في إعراب القرآن.

المبحث الثالث: دراسة منهجية نقدية للمؤلِّفات في "إعراب الحديث النبوي":

المطلب الأول: الكتب المفردة بالتأليف في إعراب الحديث النبوي:

1) "إِعْرَابُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ" (أو: "إِنْحَافُ الْحَثِيثِ بِإِعْرَابِ مَا يُشْكِلُ مِنْ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ"):

لأبي البَقَاء العُكْبَرِي، مُجِب الدِّين، عبد الله بن الحُسَيْن النَّحْوِيُّ الصَّرِير البغدادي (ت616هـ). وهو في الحقيقة عبارة عن آمال أملاها المؤلفُ على طَلَبَةِ الحديث، لَمَّا كان أحدهم يقرأ عليه في "جامع المُسَانِيد" لابن الجَوْزِي، مُسْنَداً مُسْنَداً، حتى إذا مرَّ بهم حديثٌ، أو عبارةٌ في حديثٍ، أو كلمةٌ تحتاج إلى شرحٍ وتبَيَانٍ، وإلى بيان محلِّها من الإعراب؛ تكلم المؤلفُ وناقش القضيةَ وطَلَبَها يُسَجِّلون عنه ذلك. وقد ذَكَر ذلك المؤلفُ في مُقَدِّمته للكتاب فقال: "فإنَّ جماعةً من طَلَبَةِ الحديث التمسوا مِنِّي أن أُمَلِّي مُختصراً في إعراب ما يُشْكِلُ من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأنَّ بعض الرُّوَاة قد يُخطئ فيها، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه بريؤون من اللُّحن، فأجبتهم إلى ذلك"³⁶.

فال موضوعُ الأسمائي للكتاب هو "الإعراب"، وقد اشتهر هذا الكتابُ في عصر مؤلِّفه اشتهاراً كبيراً، واستفاد منه علماء الحديث وطَلَبَها استفادةً كبيرةً، وذَكَره مُترجموه في كتبهم. وأما منهجُ المؤلفِ في الكتاب فهو أنه:

1 - تناول فيه الألفاظ التي أشكَلُ إعرابها على طَلَبَةِ الحديث، أو التي يبدو لأوَّل وهلةٍ أنَّها مخالفة للقواعد

- العامّة التي قرّرها النُحاة، بأن يُوجد لها وَجْهٌ من التّأويل أو أكثر من وَجْهٍ.
- 2 - اعتمد على قواعد النُّحاة السَّابقين اعتماداً قوياً، وتمسَّكَ بأرائهم تمسُّكاً شديداً، فأخضعَ الأحاديثَ النبويةَ للقواعد النَّحويَّة المُقرَّرة، وقلَّها على الوجوه المُمكنة والتَّأويلات المُحتملة، فإنَّ استقامت على أحدها رضيَ به، وإنَّ لم يستقم رَمَى الرِّوايةَ بالخطأ أو اللَّحن، أو أنَّهم الرَّاويُّ بالسَّهو، أو الصَّحَّاحُ به مُهمَّة اللَّحن.
- 3 - لم يُقسِّم محتويات الكتابِ إلى أبوابٍ نَحويَّةٍ ولا إلى بحوثٍ يتضمَّن البحثُ منها عدداً من المسائل كما فَعَلَ ابنُ مالكٍ في كتابه "شواهد التَّوضيح"، ولكنَّه قَسَمَ الكتابَ إلى حروف المُعْجَم على حسب الحروف الأولى من أصحاب المُسَانِد، فبدأ بباب الهمزة أو كتاب الهمزة، وانتهى بباب الياء، ثم ذكَّر بعد ذلك أحاديثَ المعروفين بكتَّابهم، ثم أحاديثَ المعروفين بأقربائهم، ثم أحاديثَ المجهولين، ثم مَسَانِدَ النِّسَاء، مُرتِّبَةً على حروف المعجم أيضاً، ثم أحاديثَ المعروفات بكتَّابهنَّ، ثم أحاديثَ نِسَاءٍ لا يُعرفنَّ.
- 4 - تعرَّضَ في أماكنٍ كثيرةٍ منه للمسائل الصِّرفيَّة واللُّغويَّة والقراءات القرآنية، ونَقَدَ الرِّواياتِ في بعض الأحاديث، ولُغَاتِ بعض القبائل العربية مثل: "بني تميم" و"بُلخارث".
- 4 - لم يُصِحِّح عن المصادر التي اعتمد عليها في تأليف هذا الكتابِ، بل هو لا يعزو الآراء التي أوردتها فيه إلى أصحابها إلَّا في القليل النَّادر، فلم يذكُر فيه - وإنَّ كان الموضوعُ الرئيسيُّ لكتابه هو الإعراب - سوى أسماء ثلاثةٍ من أئمَّة النَّحو، وهم: سيبُويه أبو بشرٍ عمرو بن عثمان البصريُّ (ت180هـ)، وابن جنيُّ أبو الفتح عثمان المُؤصِّلِي (ت392هـ)، وابن خُشَّاب أبو محمَّد عبد الله بن أحمد البغدادي (ت567هـ). ولعلَّ عدم إفصاح المؤلف عن المصادر أنَّه - كما أسلفتُ آنفاً - أملى هذا الكتابَ على الطَّلبة مُعتمداً على ذاكرته ومحفوظاته.
- 5 - لم يذكُر من الكتبِ غير القرآن الكريم عند الاستشهاد بآياته، وبعض كتب الحديث مثل: "الصَّحِيحَيْن"، و"سُنن التِّرْمِذِي"، و"مُسند الإمام أحمد"، و"جامع المُسَانِد" لابن الجوزي، ويذكُر هذه الكتب عندما يتناول إعرابَ حديثٍ موجودٍ فيها.
- ومن أهمِّ سمات هذا الكتابِ: الإيجازُ والتيسيرُ والدِقَّةُ في التعبير، وضبطُ الكلمات، واهتمامُ المؤلف بالروايات، وذكُرُه الأوجهَ الإعرابيةَ المختلفةَ للمسألة الواحدة دُونَ ترجيحِ وَجْهٍ على وَجْهِ.
- (2) "شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمُشكلاتِ الجامع الصَّحِيح" (أو: "شواهد التَّوضيح والتَّصحيح بمُشكلاتِ الجامع الصَّحِيح"): لابن مالك، أبي عبد الله، جمال الدِّين، محمَّد بن عبد الله بن مالك الطَّنَّائِي الجَيَّانِي (ت672هـ).
- ألَّفه ابنُ مالكٍ عند تصحيح تلميذه أبي الحُسَيْن شَرَف الدِّين عَلِي بن محمَّد اليُونَيْبِي (ت701هـ) لكتاب "صحيح البخاري"، ومقابلته على أصولٍ مُصَحَّحة مضبوطة، فكان اليُونَيْبِي يقوم بقراءة الأحاديث بين يدي شيخه ابن مالك، فكان يجلُّ إشكالاتها ويبيِّن وَجْهَ الصَّوابِ فيها من الناحية اللُّغويَّة والنَّحويَّة، وكان ابنُ مالكٍ قد سمع أحاديثَ "صحيح البخاري" من قَبْلِ أن نَسَخَ مُعتمداً عليها.
- وأما منهجُ المؤلف في الكتاب فهو أنَّه:
- 1 - أراد من تأليفه أن يَسْتَدِلَّ على صِحَّة أسلوب بعض الأحاديث المُشكلة التي يبدو ظاهراً مخالفةً للقواعد النَّحويَّة، وأن يبيِّن صِحَّة لغة الأحاديث التي ظُنَّ أنَّ بها لُحناً، ويثبت الأحاديث أنَّها من قبيل العربي الفصيح.
- 2 - وجَّهَ عنايةً خاصَّةً لتخريج الأحاديث، وذكُرَ رواياتها، والتعليق عليها، ثم يوجِّه ما فيها من مُشكلاتٍ نَحويَّةٍ أو إعرابيَّةٍ. ولم يقتصر - المؤلفُ - على تلك التَّوجهيات التي أبداها في المجالس التي عُقدت لهذا

- الغرض؛ بل إنه نَظَر في المسائل التي تفتقر إلى بسط عبارة وإقامة دليلٍ فاستوفاهما، وضَمَّ إليها ما يحتاج إليه من نظيرٍ وشاهدٍ ليكون الانتفاعُ بها عاماً والبيانُ تاماً³⁷.
- 3 - أَكْثَرَ من الاستشهاد بالقرآن الكريم ثم بالحديث النبوي، كما استشهد أيضاً بالشَّعْر وكلامِ فُصْحَاء العرب، بل هو أَوَّلُ مَنْ تَوَسَّع في الاستشهاد بالحديث من النُّحَاة، وقَدَّمه على الشَّواهد الشَّعرية، ولم يقتصر فيه على أنواعٍ مُعَيَّنَةٍ من الحديث، كما فعل بعضهم حين اقتصرُوا على تلك الأحاديث التي اعتنَى بروايتها على اللفظ لأسبابٍ مُعَيَّنَةٍ، بل إنه استشهد بالحديث على إطلاقه³⁸.
- 4 - تحرَّرَ من التَّبعية لآراء النُّحَاة السَّابِقِينَ، ومالَ إلى التجديد والاجتهاد، وحاولَ توسيعَ آفاقِ اللغة ومصادر الاستشهاد لها، ولم يُخضع الأحاديثَ النبويةَ للقواعد النَّحْوِيَّة كما فَعَلَ أبو البقاء العُكْبَرِيُّ؛ بل أَخَضَعَ القواعدَ النَّحْوِيَّةَ لنصوص الأحاديث؛ لأنَّه نَظَرَ فيها فاطمأنَّ إلى صحَّةِ رواياتها، وثقَّةِ رُؤايتها، فجمَعَ الأشباه والنظائر التي تُؤيِّدها في القراءات والأحاديث الأخرى والأشعار والأقوال الفصيحة المأثورة، واستنبط منها قواعدَها³⁹. كما أنَّه لم يَحْضُر في التَّأويلات البعيدة للأحاديثٍ مثلما فَعَلَ العُكْبَرِيُّ، كذلك لم يَتَّبِعْ روايات الحديث باللَّحْنِ مثل العُكْبَرِيِّ، ولعلَّ سببَ ذلك أنه - أي ابن مالك - كان مُتَضلِّعاً في علْمِي رواية الحديث ودرايته، فقد قرأ أُمَّهَاتِ كتب رواية الحديث من الصَّحاح وغيرها، وهذا لم يَتَسَنَّ للعُكْبَرِيِّ.

(3) "عُقُودُ الزَّبْرِجَدِ عَلَى مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ" (أو: "عُقُودُ الزَّبْرِجَدِ فِي إِعْرَابِ الْحَدِيثِ"):

للسُّيُوطِيِّ، أبي الفضل، جلال الدِّين، عبد الرحمن بن أبي بكر المُصْرِي (ت 911هـ). يُعَدُّ هذا الكتابُ من أَوْفَى كتبِ إعراب الحديث وأَعَزَّهَا مادَّةً، ويكفي للتدليل على غَزَاةِ مادَّةِ الكتاب، وعلى كثرةِ مصادرِه: أنَّ كتابي العُكْبَرِيِّ وابن مالكِ السَّابِقِينَ في إعراب الحديث اللَّذَيْنِ أدخلهما السُّيُوطِيُّ في ثنايا كتابه كاملين، قد ذابَا في خِصَمِ كتابه الصَّخْمِ هذا.

تناول المؤلفُ في هذا الكتابِ أحاديثَ "مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ"، التي يُشكِلُ إعرابُها، ولكنَّه أدخل فيه أيضاً عَشْرَاتٍ من الأحاديثِ من غير هذا المُسْنَدِ.

فقد اشتمل الكتابُ على جهود الذين سبقوا السُّيُوطِيُّ في هذا المجال بشكْلِ كاملٍ ومُنسَقٍ، سواء أكانت هذه الجهودُ في كتبٍ مُستَقِلَّةٍ ككتابي العُكْبَرِيِّ وابن مالكِ، أم آراءٍ مُتفرِّقةٍ في بُطُونِ أُمَّهَاتِ كتب النَّحْوِ، أم آراءٍ وتوجهاتٍ في كتبِ شَرَحِ الحديث وغريبه؛ بل إنَّه كثيراً ما يلجأ إلى كتبِ الفقه لِيَسْتَعِينَ بها على توجيه الآراء النَّحْوِيَّةِ.

أمَّا سببُ تأليف هذا الكتابِ فهو نُدْرَةُ ما وَرَدَ في هذا الباب من التصانيف، وأنَّ ما وَرَدَ فيه من النَّزْرِ القليل لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل، ولذا فقد تطلَّع - المؤلفُ - إلى تأليف كتابٍ يَسْتَوْعِبُ إعرابَ الحديث، كما ذكر في مُقدِّمته له فقال: "وقد استخرتُ الله تعالى في تأليف كتابٍ إعرابٍ في الحديث مُستوعِبٍ جامعٍ، وغيثٍ على رياض المُسَائِدِ والجوامع، فهو جامعٌ شاملٌ للفوائد البدائع شافٍ، كافٍ بالنقول والنصوص كافٍ، أنظُم فيه كلُّ دُرَّةٍ فريدةٍ"⁴⁰.

أمَّا عن سبب اختياره لـ "مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ" دُونَ غيره من كتب الحديث؛ فيقول: "إنَّ لي على كلِّ كتابٍ من الكتب المشهورة في الحديث تعليقهً، وهي: الموطأ، ومُسْنَدُ الشَّافِعِيِّ، ومُسْنَدُ أَبِي حنيفة، والكتب السِّتَّة، ولم يَبْقُ إِلَّا مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ولم يمنعني من الكتابة عليه إِلَّا كِبَرُ حَجْمِهِ جَدًّا، وعدمُ تداوُلِهِ بين الطَّلَبَةِ كَتَدَاوُلِ الكتب المذكورة"⁴¹.

أما منهج المؤلف في الكتاب فهو أنه:

1 - رتب الأحاديث على طريقة المسانيد، فهو يجمع الأحاديث التي يروها كل صحابي في مُسنَدٍ خاصٍ به، إلا أن بعض الأحاديث التي وردت في الكتاب جاءت بأكثر من رواية، ويعتذر المؤلف عن ذلك بقوله: "واعلم أن كثيراً من الأحاديث رَوَّها الرُّوَاةُ بالمعنى، فزادوا فيها ونقصوا، ولحنوا وبدلوا الفصحى بغيره، ولهذا نجد الحديث الواحد يُروى بألفاظٍ مُتعدِّدة، منها ما يُوافق الإعراب والفصحى، ومنها ما يُخالف ذلك"⁴².

2 - عُني بالدقَّة والأمانة العلمية في الكتاب، فهو يَعزُّو كُلَّ رأيٍ إلى صاحبه، وكُلَّ قولٍ إلى قائله.

3 - ضَمَّ بين دَفَّتَيْ هذا الكتاب أربع عشرة رسالةً، منها خمسٌ له، وتسعٌ لغيره من العلماء. ومن هذه الرسائل: رسالةُ ابنِ لُبِّ أبي سعيدِ فَحَجَّ بنِ قاسمِ العَرَنَاطِيِّ (ت782هـ) في "مسألة الباء ودخولها على مفعول: بدلٌ وأبدلٌ"، ورسالةُ ابنِ جَيِّ في "إعراب حديث: (ذَكَاةُ الجَنَيْنِ ذَكَاةُ أُمَةٍ)"، ورسالةُ ابنِ هِشامِ أبي محمَّدِ عبدِ الله بنِ يوسفِ الأنصاري (ت761هـ) في "إعراب حديث الغُسلِ"، ورسالةُ ابنِ السَّيِّدِ البَطَّلِيِّ عبدِ الله بنِ محمَّدِ (ت521هـ) في حديث: "فيما سَقَتِ السَّمَاءُ والعيونُ والبَعلُ والغُشُرُ"، ورسالةُ للسُّيُوطِيِّ نفسه اسمها: "كراسة الأذن في توجيه لاهما الله إذن"، ورسالةُ للشيخِ تقيِ الدِّينِ عليِّ بنِ عبدِ الكافيِ السُّبُكِيِّ (ت756هـ) في "(لَوْ) ودخول (أل) عليها"⁴³.

4 - لم يعتمد على كتب إعراب الحديث فقط، بل تعدى اعتماده إلى جَمْعِ آراء النُحاةِ المبسوطة في كتبهم الكثيرة: بصريين، وكوفيين، وبغداديين، وأندلسيين، ومصريين، قداماء، ومحدثين. ثم مال إلى كتب اللغة وغريب الحديث، فاستخرج منها الآراء النُحويَّةَ المتناثرة في ثناياها، ثم عرَّجَ على كتب شرح الحديث الكثيرة الضخمة، فاستخلص منها التوجهات النُحويَّةَ للأحاديث المُشكلة، وانشق بعد ذلك كُلُّه إلى كتب الفقه، فأخذ منها ما يُساعده على ترجيح رأيٍ نُحويٍّ على آخر، أو ما يُعينه على توجيه مُشكِّلٍ نُحويٍّ بما يتَّفِقُ مع المقصد الشرعيِّ والفقهِيِّ للحديث النبويِّ.

5 - استقصى الآراء التي تُدور حول كُلِّ قضيةٍ من قضايا إعراب الأحاديث، وقام بتنسيق تلك الآراء، وأحسن عرضها والربطَ بينها.

6 - لم ينهج طريقة ثابتة في ذكر مصادر الكتاب، فيذكر أحياناً اسم العالم وكتابه، وأحياناً يذكر اسم الكتاب دون ذكر اسم صاحبه مُكتفياً بشهرة ذلك الكتاب في زمنه، وأحياناً يقول: "قال صاحبُ كذا"، ويذكر اسم الكتاب الذي اشتهر صاحبه به، وأحياناً يذكر اسم العالم وكتابه، وأحياناً يذكر اسم العالم كاملاً. كما أنه لا يغفل ذكر الألقاب العلمية التي وصل أصحابها إلى مرتبتها، فيذكرها قبل أسمائهم قائلاً: "قال الشيخ"، أو "قال القاضي"، أو "قال شيخ الإسلام"، وما إلى ذلك من ألقابٍ علميةٍ كانت شائعةً في ذلك الزمان كلقب "الحافظ" و"النحوي"⁴⁴.

الموازنة بين الكتب الثلاثة في إعراب الحديث النبوي:

لقد تقدّم تعريفُ الكتب الثلاثة في إعراب الحديث النبوي، وهي: "إعراب الحديث النبوي" للعكبري، و"شواهد التوضيح لمُشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك، و"عقود الزَّجَدِ على مُسنَدِ الإمام أحمد" للسُّيُوطِيِّ، ويحسُنُ بي هنا عقدُ مُقارَنةٍ بين هذه الكتب لنعرف ما تفرَّد كُلُّ منها بالخصائص والمزايا.

1 - من حيث الريادة والسبق في التأليف في إعراب الحديث فقد حاز أبو البقاء العكبري قصبَ السبق في هذا المجال، إذ هو أوَّلُ مَنْ أَلَفَ في هذا الباب.

- 2 - ومن حيث المادة الحديثية فقد اعتمد في تأليفه على "جامع المسانيد" لابن الجوزي. واعتمد ابن مالك على "صحيح البخاري". وأما السُّيُوطِيُّ فقد اعتمد على "مُسْنَدُ أَحْمَد" وَضَمَّ إِلَيْهِ مَنَاتٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُنْتَكَمَةِ عَلَى إِعْرَابِهَا فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ الْآخَرِي.
- 3 - ومن حيث المنهج المتَّبَع في التَّأْلِيف في التَّعَامُل مع المُشْكَلَات الإِعْرَابِيَّة الْوَاقِعَة فِي الْأَحَادِيث النَّبَوِيَّة فنجد أبا البقاء العُكْبَرِيَّ شَدِيدَ الْمَحَافِظَة عَلَى قَوَاعِدِ النَّحْوِ السَّابِقِينَ، وَمُتَمَسِّكاً بِأَرَاءِهِمْ، دَائِراً فِي فِلْكَهِمْ، فَيُخْضِعُ الْأَحَادِيثَ لِلْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الْمَفْرُورَةِ، وَيَزِيهِمُ الرِّوَايَةَ بِالْخَطَأِ، أَوْ يَتَّهَمُ الرَّوَايَةَ بِالسَّهْوِ أَوْ اللَّحْنِ. أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَقَدْ كَانَ مُتَحَرِّراً مِنَ التَّبَعِيَّةِ لِأَرَاءِ النَّحْوِيِّينَ، مَيْلًا إِلَى التَّجْدِيدِ وَالْاجْتِهَادِ، وَتَوَاقُفاً إِلَى تَوْسِيعِ أَفَاقِ اللُّغَةِ وَمَصَادِرِ الِاسْتِشْهَادِ لَهَا، وَقَدْ جَعَلَ الْقَوَاعِدَ النَّحْوِيَّةَ خَاضِعَةً لِنُصُوصِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ الْجَهْدَ الَّتِي بُدِلَتْ فِي صَوْنِهَا وَنَقْلِهَا فَاطْمَأَنَّ، فَلَمْ يَخْضُ فِي التَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ لِلأَحَادِيثِ وَلَمْ يَتَّهَمُهَا بِاللَّحْنِ كَمَا فَعَلَ الْعُكْبَرِيُّ. أَمَّا السُّيُوطِيُّ فَقَدْ جَمَعَ آرَاءَ الْعُكْبَرِيِّ وَابْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَاسْتَخْرَجَ آرَاءَ شُرَاحِ الْحَدِيثِ وَأَصْحَابِ كِتَابِ الْغَرِيبِ وَتَوْجِيهَاتِهِمُ النَّحْوِيَّةِ، وَغَاصَ فِي كِتَابِ الرِّوَايَةِ وَالْفِقْهِ وَغَيْرِهَا، وَاسْتَقْصَى كُلَّ مَا يَدُورُ حَوْلَ الْحَدِيثِ الْمُشْكَلِ، وَضَمَّنَهُ كِتَابَهُ، فَهُوَ فِي كِتَابِهِ لَمْ يَكُنْ جَمَاعاً لِلْأَرَاءِ وَحَفِظَهَا وَتَنَسَّقَهَا فَحَسَبَ؛ بَلْ قَامَ بِنَقْدِهَا وَتَوْضِيحِهَا وَتَضْعِيفِهَا وَتَغْلِيظِهَا، وَأَوْزَدَ وَجُوهًا أَقْوَى وَأَقْرَبَ إِلَى طَبِيعَةِ اللُّغَةِ.⁴⁵

المطلب الثاني: الكتب المعتنية بإعراب الحديث النبوي ضمناً:

- 1 ("أمالي السُّهَيْلِيَّ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ": لِلسُّهَيْلِيَّ، أَبِي الْقَاسِمِ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت581هـ): وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مَسَائِلَ وَأَجْوِبَةٍ، سَأَلَهُ عَنْهَا الْمُحَدِّثُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ قُرْقُولِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَوْسُفَ الْخَزَنِيَّ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت569هـ)، وَعَدَّدَهَا أَرْبَعَ وَسَبْعُونَ (74) مَسْأَلَةً تَنَاقَلَتْ فِيهَا مُشْكَلَاتٌ نَحْوِيَّةٌ وَلُغَوِيَّةٌ وَقَعَتْ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.
- 2 ("التَّنْقِيحُ لِأَلْفَاظِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ": لِلرُّزْكَائِيَّ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، بَدْرُ الدِّينِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَهَادُزِ الْمِصْرِيِّ (ت794 هـ): وَهُوَ نَاقِصٌ لَمْ يَكْمَلْهُ صَاحِبُهُ، وَصَلَّ فِيهِ إِلَى آخِرِ "بَابِ الشَّرْطِ فِي الْوَقْفِ" مِنْ "كِتَابِ الشَّرْطِ"، وَقَصَدَ فِيهِ إِلَى إِضْحَاحِ مَا وَقَفَ فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" مِنْ لَفْظٍ غَرِيبٍ أَوْ إِعْرَابٍ غَامِضٍ أَوْ نَسْبٍ عَوِيصٍ، أَوْ رَاوٍ يَخْشَى فِي اسْمِهِ التَّصْحِيفَ، أَوْ خَيْرٍ نَاقِصٍ يُعَلِّمُ تَبْتِئُهُ، أَوْ مُهَيِّمٍ عَلِمَ حَقِيقَتَهُ، أَوْ أَمْرٍ وَهَمَّ فِيهِ، أَوْ كَلَامٍ مُسْتَعْلَقٍ يُمَكِّنُ تَأْلِيفَهُ، أَوْ تَبْيِينِ مَطَابَقَةِ الْحَدِيثِ لِلنَّبَوِيِّ، وَمُشَاكَلَتِهِ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيبِ، مُنْتَخِبًا مِنْ الْأَقْوَالِ أَصَحَّهَا وَأَحْسَنَهَا، وَمِنَ الْمَعَانِي أَوْضَحَّهَا وَأَبْيَنَهَا⁴⁶.
- 3 ("مَصَابِيحُ الْجَامِعِ" (أَوْ: "الْمَصَابِيحُ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ"): لِابْنِ الدَّمَامِينِيِّ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، بَدْرُ الدِّينِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو الْقُرَيْشِيِّ الْخَزُونِيِّ الْإِسْكَنْدَرِيَّيَّ (ت828 هـ): شَرَحَ فِيهِ مُؤَلَّفَهُ "صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ"، وَتَنَاقَلَتْ فِيهِ الْمَبَاحِثُ اللَّغَوِيَّةُ وَالنَّحْوِيَّةُ مَعَ إِعْرَابِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَذَلِكَ مَعَ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ ضَبْطٍ لِلرُّوَاةِ وَتَسْمِيَةِ لِلْمُهَيِّمِينَ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

نتائج البحث:

- توصَّلتُ من خلال هذا البحث إلى عددٍ من النَّتَائِجِ الْمَهْمَةِ، وَهِيَ كَالآتِي:
- 1 - أَنَّ "الإِعْرَابَ" لَهُ عِدَّةٌ مَعَانٍ، وَمِنْهَا: تَغْيِيرُ أَحْوَالِ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ - أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى آخِرِهَا - لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا.
- 2 - أَنَّ "الإِعْرَابَ" لَهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِسْهَامٌ كَبِيرٌ وَأَثَرٌ بَيِّنٌ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى وَكَشْفِهِ وَإِزَالَةِ اللَّبْسِ عَنْهُ، وَقَدْ تَفَرَّدَتْ هَذِهِ اللُّغَةُ بِهَذِهِ الْمِيزَةِ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ جَمِيعِ اللُّغَاتِ.
- 3 - أَنَّ كَلَامَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّهُ الْفَصَاحَةُ وَالْبِلَاغَةُ وَالْبَيَانُ؛ فَلِذَلِكَ اسْتَشْهَدَ بِكَلَامِهِ كِبَارُ أُمَّةِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، ثُمَّ اعْتَنَى بِإِعْرَابِ كَلَامِهِ شُرَاحُ أَحَادِيثِهِ؛ فَلَا يُمَكِّنُ الِاسْتِغْنَاءَ عَنِ الإِعْرَابِ النَّحْوِيِّ فِي فَهْمِ نُصُوصِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، فَلِأَنَّهُ مِنْ خِلَالِ مَعْرِفَةِ التَّوَجِيهَاتِ النَّحْوِيَّةِ تَبَيَّنَ لَنَا مَعْرِفَةُ مَدْلُولَاتِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.

- 4 - أنه لم يرد تعريف لـ "إعراب الحديث النبوي" في الكتب والدراسات المختصة به باعتباره علماً، لكنه يمكن أن يستخلص تعريف جامع لهذا النوع من الفن بأنه: "علمٌ يبحث في تخريج تراكيب الحديث النبوي على القواعد النحوية المحررة".
- 5 - أنه لقمهم نص الحديث النبوي فهماً صحيحاً لا بُدَّ من الإلمام ببعض علوم المتن مثل: "غريب الحديث" و"سبب ورود الحديث" و"مختلِف الحديث ومُشكِله" و"ناسخ الحديث ومنسوخه"، و"علم إعراب الحديث" لا يقلُّ أهميته عن تلك العلوم في فهم نصوص الحديث النبوي ومعانيها فهماً دقيقاً صحيحاً؛ لذلك يتحتم على صاحب الحديث النبوي معرفته لتلاً يلحن ويورد الحديث على الصِّحَّة كما نطق به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- 6 - أنَّ العناية بإعراب الحديث النبوي قد بدأت أولاً على أيدي علماء الحديث وشُراحه، فكانوا كثيراً ما يُعنون في كتبهم بوجوه الإعراب المُحتملة في المواضع التي تقتضي منهم ذلك، فلذلك لا نجد كتاباً في شرح الحديث إلا وتطلُّ علينا من خلال سطوره بعض المناقشات النحوية والاجتهادات الإعرابية. ثم أفرد بعض النحويين والعلماء إعراب الحديث بالتأليف، فألف في ذلك هو العلامة النحوي أبو البقاء العكبري بعنوان: "إعراب الحديث النبوي". ثم تلاه الإمام النحوي ابن مالك الطائي وألف كتابه: "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" وتناول فيه المشكلات النحوية الواقعة في "صحيح البخاري". ثم ألف الحافظ جلال الدين السيوطي كتابه: "عقود الزبرجد في مُسند الإمام أحمد" وأعرّب فيه أحاديث "مُسند أحمد" وزاد عليها فوائد مهمة.
- 7 - أنَّ منج العكبري في كتابه قام على إخضاع نصوص الأحاديث النبوية للقواعد النحوية، ومنهج ابن مالك في كتابه قام على إخضاع القواعد النحوية لنصوص الأحاديث النبوية، ومنهج السيوطي في كتابه قام على جمع آراء النحاة السابقين وارتضائه لها في غالب الأحيان، وتغليظه لها في بعض الأحيان.
- 8 - أنه لا بُدَّ للمُعرب في إعراب نصوص الحديث النبوي من مُراعاة أمورٍ مثل: التثبت من صِحَّة الحديث. والعناية بمعنى الحديث قبل إعرابه لكونه يُساعد كثيراً في اختيار الإعراب وتوجيهه. وعدم الخروج عن قواعد اللغة العربية بأوجه إعرابية شاذة أو بعيدة. ومحاولة استيفاء جميع الأوجه الإعرابية الظاهرة التي يحتملها اللفظ النبوي. ومراعاة تعدد الروايات عند الإعراب بما له أثرٌ بيِّن في توجيه الإعراب وتبيينه. والانتباه إلى الخلاف النحوي بين النحاة وأثره في إعراب الأحاديث.
- هذه بعض أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال إعداد هذا البحث، أسأل الله تعالى أن يتقبله، وينفع به، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، وأخردعواي أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش

- ¹ أخرجه مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، في الصحيح، (الرياض: دار السلام، ط.1. 1419هـ/1998م)، كتاب: المساجد، باب: المساجد، برقم: (1195)، والترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلي، في الجامع، (الرياض: دار السلام، ط.1. 1420هـ/1999م)، أبواب: السير، باب: ما جاء في الغنيمة، برقم: (1553)، وقال: "حسن صحيح"، واللفظ له.
- ² انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، الإيضاح في علل النحو، (تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط.3، 1399هـ/1979)، ص: 95.

- 3 الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (تحقيق: محمود الطحان. الرياض: مكتبة المعارف. ط1. 1403هـ/1983م): (26/2)، برقم (1073).
- 4 المصدر السابق: (26/2)، برقم (1073).
- 5 محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي، الآداب الشرعية والمنح المرعية، (بيروت: عالم الكتب. ط1. 2006): (129/2).
- 6 ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيُّ، علوم الحديث، (تحقيق: نور الدين عتر. بيروت: دار الفكر. ط3. 1998م)، ص: 217، 218.
- 7 انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، (تحقيق: عبد السلام هارون. دمشق: دار الفكر. ط1. 1399هـ/1979م): (299/4 - 301).
- 8 أخرج ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي القزويني، في السنن، (الرياض: دار السلام. ط1. 1420هـ/1999م) (1872)، وأحمد أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشَّيبَانِي، في المسند، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. 1421هـ/2001م): (260/20) برقم: (17722) عن عدي بن عميرة الكندي رضي الله عنه ، وهو حديث صحيح لغيره.
- 9 انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (300/4).
- 10 انظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، (بيروت: دار صادر. ط3. 1414هـ): (589 - 588 /1).
- 11 انظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار. بيروت: دار العلم للملايين. ط4. 1407هـ/1987م): (178 - 180).
- 12 ابنُ هِشَامُ أبو محمَّدَ جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (تحقيق: عبد الغني الدقر. دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع. ط1. د.ت.)، ص: 41.
- 13 انظر: ابن السَّرَّاج أبو بكر محمَّد بن السَّرِيِّ البغدادي، الأصول في النحو، (تحقيق: عبد المحسن الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط3. 1417هـ/1996م): (50/1).
- 14 الدوسري، سعد فحجان، تنوع الإعراب النحوي وأثره في فهم النص النبوي، (مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، [مجلد: 32، عدد: 108](#)، 2017م)، ص: 9.
- 15 ابن الجني، أبو الفتح عثمان بن الجني الموصللي، الخصائص: (تحقيق: محمد علي النجار. بيروت: دار عالم الكتب. ط1. د.ت.): (35/1).
- 16 السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهري في علوم اللغة وأنواعها: (تحقيق: فؤاد علي منصور. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. 1418هـ/1998م): (260/1).
- 17 انظر: الزجاج، عبد الرحمن بن إسحاق. إعراب القرآن. (تحقيق: إبراهيم الأبياري. القاهرة: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني. ط1. 1420هـ): (339/1).
- 18 انظر: العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن: تأصيل وبيان. (الرياض: دار الصمعي. ط1. 1428هـ)، ص: 27. والدوسري، سعد فحجان، تنوع الإعراب النحوي وأثره في فهم النص النبوي، (مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، [مجلد: 32، عدد: 108](#)، 2017م)، ص: 9.
- 19 الدوسري، تنوع الإعراب النحوي وأثره في فهم النص النبوي، ص: 9.
- 20 انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 98.
- 21 سلمان محمد القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: تعريف وتحليل ومتابعة، (عمان: دار الأبجدية. ط1. 2010م)، ص: 51.
- 22 أخرج أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، في السنن، (الرياض: دار السلام. ط1. 1420هـ/1999م)، كتاب: الأضاحي، باب: ما جاء في ذكاة الجنين، برقم: (2829)، والترمذي في الجامع، أبواب: الصيد، باب: ما جاء في ذكاة الجنين، برقم: (1476)، وقال: "حديث حسن صحيح".

- 23 الشوكاني، محمد علي بن محمد اليماني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار. (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي. د.ت): (19/9).
- 24 ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (تحقيق: طاهر أحمد الزاوي. بيروت: المكتبة العلمية. ط1. 1399هـ): (411/2).
- 25 الدوسري، تنوع الإعراب النحوي وأثره في فهم النص النبوي، ص: 20.
- 26 أخرجه البخاري في الصحيح، (بيروت: دار الكتب العلمية. ط5. 1428هـ/2007م)، كتاب: الحج، باب: أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسكينة عند الإفاضة، برقم (1671)، ومسلم في الصحيح، كتاب: الحج، باب: استحباب إدامة الحاج التلية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر، برقم: (3149)، وأحمد أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، في المسند، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. 1421هـ/2001م): (93/36)، برقم: (21759) وهذا لفظه، وهو حديث صحيح.
- 27 انظر: العيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار إحياء التراث. د.ت): (98/10).
- 28 السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، (تحقيق: سلمان القضاة. بيروت: دار الجيل. ط1. 1414هـ/1994م): (5/1).
- 29 البخاري، الصحيح، كتاب: الحج، باب: أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسكينة عند الإفاضة وإشارته إليهم بالسوط، رقم الحديث: (1671).
- 30 الدوسري، تنوع الإعراب النحوي وأثره في فهم النص النبوي، ص: 21.
- 31 انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 95.
- 32 الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. الرسالة. (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي. ط1. د.ت)، ص: 42.
- 33 ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، (تحقيق: مازن مبارك دمشق: دار الفكر. ط6. 1985م)، ص: 710.
- 34 انظر: الدوسري سعد فجحان، تنوع الإعراب النحوي وأثره في فهم النص النبوي، ص: 29 - 37. والفهدي فلاح إبراهيم، التأويل النحوي في الحديث الشريف، (دمشق: دار النوادر. ط1. 2012م)، ص: 15.
- 35 سلمان محمد القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: تعريف وتحليل ومتابعة، (عمان: دار الأبجدية. ط1. 2010م)، ص: 7 - 9.
- 36 العسكري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي، إعراب الحديث النبوي، (تحقيق: عبد الإله دمشق: مجمع اللغة العربية. ط1. 1397هـ - 1977م)، ص: 1.
- 37 انظر: سلمان محمد القضاة، تعريف كتب إعراب الحديث، ص: 174 - 176.
- 38 انظر: المرجع السابق، ص: 204.
- 39 انظر: السيوطي، عقود الزبرجد: (مقدمة المحقق: سلمان القضاة): (60/1، 61).
- 40 السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي. (تحقيق: سلمان محمد القضاة. بيروت: دار الجيل. ط1. 1414هـ / 1994م): (67/1).
- 41 المرجع السابق: (68/1).
- 42 المرجع السابق: (68/1).
- 43 انظر: السيوطي، عقود الزبرجد: (مقدمة المحقق: سلمان القضاة): (27/1 - 31).
- 44 انظر: الغوري، سيد عبد الماجد، مصادر الحديث ومراجعته دراسة وتعريف، (بيروت: دار ابن كثير. ط1. 1431هـ/2010م): (166/2 - 168).
- 45 انظر: السيوطي، عقود الزبرجد: (مقدمة المحقق: سلمان القضاة): (60/1، 61).
- 46 الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمّد بن عبد الله بن بهادر، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: (تحقيق: يحيى بن محمّد عليّ الحكمي. الرياض: مكتبة الرشد. ط1. 1424هـ / 2003م): (1/1).